اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 15156 رقم الصفحة: 3 مسلسـل: 7 رقم القصاصة: 1

تخصيص ١٣٧,١ مليار ريال لقطاع التعليم .. ٦١,٢ مليار ريال للصحة .. ٢١,٧ مليار ريال لقطاع البلديات .. ٢٣,٩ مليار ريال للنقل والمواصلات

الإيرادات الفعلية للميزانية الحكومية في ٢٠٠٩ وصلت إلى ٥٠٥ مليارات ريال والإنفاق ٥٥٠ مليار ريال والعجز يبلغ ٤٥ مليار ريال

توجيهات ملكية بتضمين الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة لتعزيز البيئة الاستثمارية وامتصاص تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد السعودي

■ بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١ يَسُرُّ وزارة المالية إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٢/١٤٣١، وتطورات الاقتصاد الوطني، وذلك فيما يلي:

أولا: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠:

١- الإيرادات العامة:

يُتَوَقّع أن تصل الإيـرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (٥٠٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وخمسة مليارات ريال بزيادة نسبتها (٢٣) بالمئة عن المقدر لها بالميزانية منها (٨٦) بالمئة تقريبا تمثل إيرادات بترولية، وتقل عن إجمالي الإيرادات الفعلية التي تم تحقيقها في العام المالي الماضي ١٤٢٩/١٤٢٨ بمبلغ (٥٩٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وخمسة وتسعين مليار ريال أي بانخفاض نسبته (٥٤) بالمئة. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في أسعار البترول والكميات المصدرة.

وقد بلَغت نسبة الإيرادات البترولية المتوقعة حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠ (١٣٥) بالمئة من المقدّر لها لكامل العام المالي، وحَقّقت الإيرادات غير البترولية (٨٠) بالمئة من المقدّر لها لكامل العام المالي الحالي. ويعود السبب في انخفاض الإيرادات غير البترولية إلى انخفاض عوائد الإستثمار نتيجة للأوضاع في أسواق المال العالمية.

٢- المصروفات العامة:

يُتَوَقّع أن تبلغ المصروفات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠ (٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وخمسين مليار ريال بزيادة مقدارها (٧٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وسبعون مليار ريال عمّا صدرت به الميزانية، نتيجة لما استجد خلال العام المالي من مصروفات وتشمل هذه الزيادة دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة ومشاريع عسكرية وأمنية وأخرى، والمبالغ التي ترتبت نتيجة التعديل في بعض اللوائح كلائحة أعضاء هيئة التدريس واللائحة الصحية، وتثبيت بعض فئات الموظفين، وتعديل مستويات المعلمين والمعلمات، وزيادة القبول في الجامعات والإبتعاث، وإعانات الضمان الاجتماعي والشعير والأعلاف وحليب الأطفال والأرز.

خادم الحرمين مترئساً جلسة مجلس الوزراء.. (واس)

حجم الدين العام ينخفض إلى ٢٢٥ مليار ريال وتوقعات نمو القطاع الحكومي بنسبة ٥,٥٪ والخاص ٢,٨٥٪

اعتماد مشاريع جديدة بتكلفة ٢١٠ مليار ريال بزيادة ١٦٪ عن العام الماضي و ٤٨,٣ مليار ريال لصناديق التنمية وبرامج التمويل الحكومية حجم الدين العام ينخفض إلى ٢٢٥ مليار ريال وتوقعات نمو القطاع الحكومي بنسبة ٥,٥٪ والخاص ٢,٨٥٪

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريخ: 22-12-2009 رقم العدد: 15156 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 7 رقم القصاصة: 2

وقد بلغ عدد العقود التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة (٢٣٥٠) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من (١٤٥,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وأربعين مليارا وأربع مئة مليون ريال مقارنة بمبلغ (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وعشرين مليار ريال في العام المالي الماضي ١٤٢٩/١٤٢٨ بزيادة نسبتها (٢١) بالمئة، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية.

٣- الدَّين العام:

بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة بالاستمرار في تخفيض حجم الدين العام فقد بلغ حجمه بنهاية العام المالي الماضي ١٤٢٩/١٤٢٨ (٢٠٠٨م) (٢٣٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وسبعة وثلاثين مليار ريال ويمثل ما نسبته (١٣,٣) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه مقابل (٨٢) بالمئة لعام ١٤٢٤/١٤٢٣ (٢٠٠٣م)، ويُتَوَقع أن ينخفض حجمه الصافي ليصل - بإذن الله - في نهاية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠ إلى حوالي (٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وخمسة وعشرين مليار ريال، إلا أن نسبته إلى الناتج سترتفع إلى (١٦) بالمئة نتيجة الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م).

ثانياً: الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٢/١٤٣١:

انخفضت أسعار البترول خلال العام المالي الحالي بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه في العام المالي الماضي نتيجة للأزمة المالية العالمية والركود في الاقتصاد العالمي مما ترتب عليه انخفاض الطلب على البترول.

ولأهمية تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام وتعزيز المحفزات الاقتصادية التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي في ظل الأزمة المالية العالمية وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، فقد صدرت التوجيهات الملكية الكريمة بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عمّا تم اعتماده بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي بمشيئة الله إلى زيادة الفرص الوظيفية، ووزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكِّز فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١:

١- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وسبعين مليار ريال.

٢- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وأربعين مليار ريال.

٣- قُدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ (٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعين مليار ريال.

ثالثاً: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١:

تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن (٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وستين مليار ريال مقارنة بتكاليف بلغت (٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وخمسة عشرين مليار ريال بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠ بزيادة نسبتها (١٦) بالمئة عن العام المالي الحالي الذي كان الأعلى تاريخياً، كما تمثل حوالي ثلاثة أضعاف ما اعتمد بالعام المالي ١٤٢٦/١٤٢٥ الذي يمثل السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة. ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي ستبدأ في العام المالي القادم ١٤٣٢/١٤٣١.

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية من منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- من اهتمام بالقطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية.

١ - قطاع التعليم والتدريب:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (١٣٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وسبعة وثلاثين مليارا وست مئة مليون ريال ويمثل أكثر من (٢٥) بالمئة من النفقات المعتمدة للعام المالي القادم، وبزيادة نسبتها (١٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠.

ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات ريال خاصة من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تضمنت الميزانية اعتمادات لإنشاء (١٢٠٠) ألف ومئتي مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (٣١١٢) ثلاثة آلاف ومئة واثنتي عشرة مدرسة، والمدارس التي تم استلامها خلال هذا العام وعددها أكثر من (٧٧٠) سبع مئة وسبعين مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ (٢٠٠٠) ألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مبان إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتمادات للجامعات الأربع الجديدة في (الدمام، والخرج، وشقراء، والمجمعة) تزيد عن (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليارات ريال، وكذلك استكمال إنشاء المدن والمستشفيات الجامعية في عدد من الجامعات تبلغ تكاليفها (٢٨,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وعشرين مليارا وسبع مئة مليون ريال.

وتم البدء في تنفيذ جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وجامعة الملك

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 15156 رقم الصفحة: 3 مسلسـل: 7 رقم القصاصة: 3

سعود للعلوم الصحية وفروعها.

كما يجري حاليا تنفيذ مساكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتكاليف تبلغ (٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة مليارات وخمس مئة مليون ريال.

وسوف يستمر برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وقد الحق به برنامج لابتعاث (٢٠٠٠) ألفي طالب لإعداد المدربين التقنيين من خريجي الكليات التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالإضافة لبرامج الابتعاث الأخرى، ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج الابتعاث خلال العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠ إلى (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات ريال.

كما تم في مجال التدريب التقني والمهني اعتماد تكاليف لإنشاء كليات ومعاهد جديدة وافتتاح وتشغيل عدد من المعاهد المهنية والمعاهد العليا للبنات لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

٢ - الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (٦١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) واحد وستين مليارا ومئتي مليون ريال بزيادة نسبتها (١٧) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع إنشاء مستشفيات جديدة عددها (٨) ثمان مستشفيات ومشاريع لإحلال وتطوير البنية التحتية لـ (١٩) تسع عشرة مستشفى، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية.

ويجري حاليا تنفيذ (٩٢) اثنتان وتسعون مستشفى جديدة بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (١٧١٥٠) سبعة عشر ألفا ومئة وخمسين سريرا.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومباني لمكاتب العمل، ودعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني بهدف اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة، والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي. ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠ إلى حوالي (١٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية عشر مليار ريال.

٣ - الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٢١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) واحد وعشرين مليارا وسبع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (١٥) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠، منها ما يزيد عن (٢,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليارين وتسع مئة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار وردم أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات.

٤- النقل والاتصالات:

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (٢٣,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وعشرين مليارا وتسع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٢٤) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٠.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقا للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يزيد عن (٣١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) واحد وثلاثين مليار ريال، ففي مجال الموانئ شملت الميزانية تحديث البنية التحتية لبعض الموانئ وإنشاء أرصفة بميناء رأس الزور. وفي مجال الطرق اعتمد مشاريع جديدة لتنفيذ طرق سريعة ومزدوجة ومفردة مجموع أطوالها (٦,٤٠٠) ستة آلاف وأربع مئة كيلو متر تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب (١٠,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة مليارات وثمان مئة مليون ريال، منها طريق جدة/جازان الساحلي السريع "المرحلة الثالثة" والمرحلة الأولى من طريق (تبوك/المدينة المنورة السريع) وازدواج طريق (عفيف/تلم "المرحلة الأولى") وازدواج طريق (حائل / رفحاء "المرحلة الأولى")، والمرحلة الثالثة من الطريق الدائري بمدينة جدة. واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (٣,٢٦٣) ثلاثة آلاف ومئتين وثلاثة وستين كيلو مترا، إضافة إلى ما يقارب (٣٥,٠٠٠) خمسة وثلاثين ألف كيلو متر يجري تنفيذها حاليا من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة من أبرزها طرق (الطائف/الباحة/أبها) و(الشقيق/جازان) و(الخرج/حرض/بجلحاء) وطريق (حائل/المدينة المنورة المباشر)، و(إكمال الطريق المؤدي إلى منفذ الربع الخالي الحدودي مع سلطنة عمان)، والطريق الدائري الثاني بمكة المكرمة.

٥- المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي (٤٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وأربعين مليار ريال بزيادة نسبتها (٣٠) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 15156 رقم الصفحة: 3 مسلسـل: 7 رقم القصاصة: 4

العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه، وإنشاء محطتي تحلية في رأس الزور وينبع، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لإنشاء البنية التحتية والتجهيزات والمرافق اللازمة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين فقد تضمنت الميزانية مشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع الجديدة تبلغ تكاليفها أكثر من (٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة مليارات وسبع مئة مليون ريال لتجهيز البنية التحتية في (الجبيل، وينبع) للصناعات البتروكيماوية وإنشاء المرافق التعليمية والسكنية والطرق والخدمات الأخرى. كما تضمنت الميزانية مشاريع لتجهيز البنية التحتية للصناعات التعدينية برأس الزور، وإنشاء الطريق الذي يربط مدينة الجبيل الصناعية بالمدينة التعدينية برأس الزور، وبلغت تكاليف هذه المشاريع أكثر من (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار وخمس مئة مليون ريال.

٦ - صناديق التنمية المتخصصه وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى برامج الاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، وستساهم هذه القروض -بإذن الله- في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، والبنك الزراعي وصندوق الاستثمارات العامة وبرامج الإقراض الحكومي منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١ أكثر من (٣٨٨,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وثمانية وثمانين مليارا وأربع مئة مليون ريال، ويُتوَقع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٢/١٤٣١ أكثر من (٤٨,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وأربعين مليارا وثلاث مئة مليون ريال.

ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي والخدمات الصحية الأهلية وتنميته بلغت القروض الحكومية المقدمة لهما حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١ (٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات ومئتي مليون ريال.

وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ إجمالي المخصص لبرنامج الصادرات الوطنية (غير البترولية) (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر مليار ريال، وبلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي أكثر من (١٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر مليارا وست مئة مليون ريال.

٧- قطاعات أخرى:

أ- استمرار الإنفاق على تطوير أجهزة القضاء من التكاليف التي تم اعتمادها بميزانية العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ بناءً على التوجيهات السامية الكريمة ومقدارها (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات ريال.

ب- الاستمرار في تنفيذ "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية" التي تصل تكاليفها إلى أكثر من (٨,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية مليارات وثلاث مئة مليون ريال، وسوف يؤدي تنفيذها - بإذن الله - إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

ج- الاستمرار في الإنفاق على "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات" التي تمثل أحد أهم روافد "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ بتكاليف بلغت (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليارات ريال، وصدور "سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات" مع تأسيس صندوق لهذه الخدمة بهدف الإسراع في تغطية خدمات الاتصالات في جميع المناطق. وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي بدأت فعلاً بتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية (٦٨) جهة، كما بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة حاليا من خلال البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية ومواقع الجهات الحكومية (٢٧٠) خدمة الكترونية تقدم من (٦٦) جهازاً حكومياً. وفيما يتعلق بنظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٩) جهة ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (٧٩) جهة منها (٣٩) جهة حكومية.

رابعاً : تطورات الإقتصاد الوطني:

١ - الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٣٨٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفا وثلاث مئة وأربعة وثمانين مليارا وأربع مئة مليون ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته (٢٢,٣) بالمئة نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي بتأثير أسعار البترول والكميات المصدرة. أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نموا نسبته (٥,٥) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٠,٢) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٨٥) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٠,١٥) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي انخفاضاً نسبته (٦,٤) بالمئة، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بنسبة (٣) بالمئة حيث يُتوقَّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٤) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٥٤)

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 15156 رقم الصفحة: 3 مسلسـل: 7 رقم القصاصة: 5

بالمئة، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذا النمو في الناتج المحلي تعزى للإنفاق الاستثماري الحكومي. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٢,٢) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٦) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٣,٣٥) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (٣,٩) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٢) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (١,٨) بالمئة. وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٧,٨) بالمئة بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

٢ ـ المستوى العام للأسعار:

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) نسبته (٤,٥) بالمئة عما كان عليه في عام ١٤٢٩/١٤٢٨ (٢٠٠٨م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٢,٥) بالمئة في عام ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

٣ ـ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) (٦٩١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ست مئة وواحد وتسعين مليارا وست مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٤١) بالمئة عن العام المالي السابق. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (١٠١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وواحد مليار وسبع مئة وخمسين مليون ريال بانخفاض نسبته (١٦,٤) بالمئة عن العام المالي السابق، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٥) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أما الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٣٠١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وواحد مليار وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٢١) بالمئة عن العام المالي السابق. كما تشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٣٩٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعين مليارا وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٥٠,٩) بالمئة عن العام السابق وذلك نتيجة انخفاض أسعار وكميات الصادرات البترولية اضافة إلى انخفاض الصادرات غير البترولية.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٢٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وسبعين مليارا وسبع مئة مليون ريال في العام المالي ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) مقارنة بفائض مقداره (٤٩٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وستة وتسعين مليارا ومئتي مليون ريال للعام ١٤٢٩/١٤٢٨ (٢٠٠٨م) بانخفاض نسبته (٨٤,٥) بالمئة.

٤ ـ التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) نمواً نسبته (٨) بالمئة. وفي ضوء تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني حيث ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (٨,٢) بالمئة، كما انخفض إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (٥,٧) بالمئة، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٢٤,١) بالمئة لتصل إلى (١٦٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وثلاثة وستين مليارا وست مئة مليون ريال.

٥ ـ السوق المالية:

واصلت هيئة السوق المالية خلال العام ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) جهودها الرامية إلى تنظيم طرح وتداول الأوراق المالية في السوق المالية وتطويرها وتعزيز العدالة والشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين.

ففي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية وافقت الهيئة على طرح (١٠) عشر شركات للاكتتاب العام بمبلغ يقارب (٢٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وعشرين مليارا وست مئة مليون ريال، ورخصت لـ (٢٤) صندوقا استثماريا. ولحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة، تم التحقيق في (١٢٩) حالة من حالات يُشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية.

كما أصدرت الهيئة تراخيص لـ (١٤) شركة جديدة لمزاولة أعمال الأوراق المالية المختلفة ليرتفع بذلك العدد الإجمالي المرخص له إلى (١٢٤) شركة.

ولتعزيز الشفافية والإفصاح أصدر مجلس الهيئة تعديلاً للائحة حوكمة الشركات. وأنشئت إدارة حوكمة الشركات، ووضعت الاستراتيجية اللازمة لرفع مستوى الوعي بالحوكمة. وفي إطار دور الهيئة في تنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية أقيمت حملة معارض توعوية متنقلة في (١٩) مدينة ومحافظة وطبع أكثر من مليون كتيب من كتيبات توعية المستثمر الإثني عشر، ووزعت على المستثمرين في صالات التداول والمؤتمرات والجامعات وغيرها، كما وزعت مطويات تحذر مما يعد من أنواع التلاعب والتضليل.

٦ ـ تطورات أخرى:

أ- أوضح تقرير صندوق النقد الدولي لعام (٢٠٠٩م) أن المملكة واجهت الأزمة المالية العالمية الحالية بأساسيات اقتصادية قوية وعملت على تعزيز مركزها الاقتصادي الكلي وتقوية القطاع المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص. كما أثنى أعضاء مجلس الصندوق على الإجراءات التي اتخذتها المملكة لتعزيز السيولة المصرفية وتحقيق الإستقرار في سوق المعاملات بين البنوك والتحرك الذي قامت به الحكومة على مستوى المالية العامة لتخفيف أثر الركود الاقتصادي العالمي.

ب- رغم ما يمر به الاقتصاد العالمي من ظروف صعبة فقد أبقت وكالة ستاندرد أند بورز التصنيف الإئتماني للمملكة عند مستوى (AA-)، وأكد التقرير على متانة الوضع المالي للحكومة بفضل ميزان المدفوعات القوي ونجاح الخطط الإصلاحية والإنفاقية للحكومة. وستعزز هذه النتائج -بإذن الله- المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات وسيسهل على الشركات السعودية الحصول على التمويل بتكلفة أقل.

ج- تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام (٢٠١٠م) تصنيف المملكة في المرتبة (١٣) الثالثة عشرة من بين (١٨٣) مئة وثلاثة وثمانين دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار بها متقدمة من المركز (١٦) السادس عشر الذي حققته في عام (٢٠٠٩م).

د- تمت الموافقة على بعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل نظام صندوق التنمية الزراعية، ونظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، ونظام أندية السيارات والدراجات، وتنظيم المركز الوطني للطب البديل والتكميلي، وتنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وتشكيل اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة، واللجنة الوطنية لرعاية المرضى النفسيين وأسرهم، والخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، ومنح المستثمر في بعض مناطق المملكة حوافز ضريبية، والقواعد التنظيمية الخاصة بإنشاء وحدات التدريب غير الربحية في مجال التدريب التقني والمهني، والقواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال من العاملين السعوديين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص، وآلية عمل لجنة المساحات العقارية. وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.